إقرار مجلس التشريع الوطني مشروع قانون الرقابة المصرفية للدولة

البرلمان التايلندي 2018/01/18

انعقاد مجلس التشريع الوطني المناقشة للدورة الثالثة والأخيرة خلال الجلسة البرلمانية لنظر مشروع قانون الرقابة المصرفية للدولة قبل الإقرار عليه، وذلك عقب إقرار مجلس التشريع الوطني حول المبادئ الأساسية المعروضة من وزارة المالية في الدورة الأولى الموافق بيوم الرابع و العشرين من نوفمبر الماضي، كما كلَف اللجنة المختصة لإجراء النظر فيه مع إحالته إلى مجلس التشريع الوطني للدورة الثانية على التوالي، و تم إقرار مجلس التشريع الوطني مؤخرا التصويت بـ 158 موافقة ، و9 ممتنع دون الرفض من العدد الإجمالي 167 المتواجد في تلك الجلسة.

وفي هذا السياق، قد ينص مشروع هذا القانون وفقا لأحكام المنصوص عليه الدستور الحالي على أن تجرى الدولة في انضباط الأموال ومصرفيتها و ميزانيتها لتوصيل المكانة المصرفية و ميزانية الدولة إلى مستوى الشفافية و المستقرة وفقا لأحكام القانون، كما وُضعت الأحكام المنصوص عليها الإطارات و التدابير التي تقتضى فيه الدخل والإنفاق و صياغة الإطارات المناسبة في إدارة الأموال سواء كانت داخل الميزانية للعام المالي أو خارجها، فضلا عن تنسيق الإنفاق و الرقابة و التعامل مع الدَين العام والخزانة للدولة. كما وافق مجلس التشريع الوطني بعض الملاحظات التي وجَهت إليها اللجنة المختصة نحو وضع اللوائح والكيفية في التطبيق بأكثر وضوحا، بالإضافة إلى كشف كافة البيانات التي تتعلق بقروض الحكومة و مبلغه مع احتواء الأطروحة حول الميزانية خلال المناقشة البرلمانية للعام المالي.

المصدر: http://www.radioparliament.net/parliament/viewNews.php?nId=8924#.WmhCl1Rl-wU

المترجم: شوشات بوت بينج، الأمانة العامة لمجلس النواب